

اقتصاد

إنفاق ٩٦ مليار ل.س على شبكة الكهرباء خلال عامين

عبد الهادي شباط

كشف مسؤول في وزارة الكهرباء أنه تم رصد المنظومة الكهربائية باستثمارات وصلت تكلفتها إلى نحو ٩٦ مليار ل.س خلال العامين الماضيين لتطوير شبكتي نقل وتوزيع الكهرباء منها ٨٧ مليار ليرة خاصة بشبكات نقل الكهرباء على الخطوط العالية حيث عملت المؤسسة العامة لنقل الكهرباء على تنفيذ أربع محطات تحويل في المنطقة الساحلية وهي (محطة تحويل شركة كهرباء طرطوس - محطة تحويل الغنزة - محطة تحويل الوضبة - محطة تحويل برج إسلاف)، كما تم تكبير استطاعة عدة محطات تحويل قائمة في محطة تحويل دمر وإضافة محولات جديدة لكل من محطات تحويل المزرعة والحريش بدمشق والقرداحة باللاذقية، ويتم العمل حالياً على تنفيذ الأعمال المتعلقة بوضع محطات تحويل نقالة في منطقة ابن النفيس وحصانيا والمزة ٨٦ وجرمانا والمتحلق الجنوبي ومنطقة سلق في حماة ومحافظه السويداء وأن العمل جار على تنفيذ مجموعة من خطوط التوتر العالي بين عدد من المحافظات.

وأكد المسؤول أنه تم تأمين جميع المواد والتجهيزات اللازمة من خلال العقود التي وقعتها وزارة الكهرباء مع الدول الصديقة لتأمين هذه المواد، حيث تم توريد قسم كبير من هذه المواد منها ٤ محولات ٢٣٠/٤٠٠ ك.ف. و١٨ محولة ٢٣٠/٢٣٠ ك.ف. و٥٠ من محولات ٢٠/١٦ ك.ف. إضافة إلى استلام نحو ٨٠٪ من أبراج التوتر العالي للمستويات كافة.

وبين المسؤول أن نصب الشبكة المنخفضة من الاستثمارات كان ٨.٥ مليارات حيث قامت المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء والشركات التابعة لها في المحافظات بتنفيذ العديد من الإجراءات منذ نهاية فصل الشتاء مثل استبدال التجهيزات (محولات - كابلات - فواطع) لمواجهة زيادة الأحمال، وإضافة محولات توزيع جديدة في أماكن الاستهلاك الكبيرة، واستبدال محولات قائمة بمحولات ذات استطاعة أكبر، واستبدال شبكات أرضية وهوائية بشبكات جديدة ذات مقاطع أكبر، وإضافة شبكات هوائية وأرضية جديدة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، حيث بلغ عدد المحولات التي استبدلت بمحولات ذات استطاعة أكبر ١١٣٨ محولة كما بلغ عدد المحولات الجديدة التي تم إضافتها على الشبكة ٤٠٨ محولات، وعدد الفواطع التي تم استبدالها وإضافتها على الشبكة ٩٤٨ قطعاً.

أما أطوال شبكات التوتر المنخفض الهوائية التي تم استبدالها وإضافتها كشبكات جديدة فقد بلغ ٣٧٦ كم، وأطوال شبكات التوتر المنخفض الأرضية التي تم استبدالها وإضافتها كشبكات جديدة نحو ١٣٤ كم، وأطوال شبكات التوتر المتوسط الهوائية التي تم استبدالها نحو ٩٥ كم، وأطوال شبكات التوتر المتوسط الأرضية التي تم استبدالها وإضافتها كشبكات جديدة نحو ٥٠ كم.

مبيناً أن المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء عملت على اتخاذ جملة من الإجراءات اللازمة للحفاظ على جاهزية مجموعة التوليد قبل حلول فصل الشتاء وتذنت الصيانات الطارئة واليومية البرمجية على مجموعاتها، بالإضافة إلى تدقيق وتحليل البيانات الفنية الخاصة بمؤشرات الأداء لدى المجموعات من أجل تخفيض الاستهلاك النوعي للوقود ورفع المردود من خلال التشغيل الاقتصادي للمجموعات، واتخاذ إجراءات استثنائية لتأمين جميع مستلزمات العمل وقطع التبديل اللازمة لصيانتها المجموعات.

محمد راكان مصطفى

بين وزير العمل خلف العبد لله «الوطن» أن الوزارة أنجزت ٩٠ بالمئة من مشروع قانون العاملين الموحد، وبأنها تنتظر حالياً المراتب الوظيفية من وزارة التنمية الإدارية والمتوقع إنجازها خلال أسبوع. وأكد العبد لله أن القانون يمجمله سيكون واضحاً ومعالجاً لكافة المسائل العالقة التي تخص العاملين بما فيها معالجة موضوع العمال المؤقتين ومعالجة أوضاع العاملين الذين حصلوا على شهادات جامعية وحل مشكلة تعديل أوضاعهم، متحفظاً على عرض الإجراءات باعتبارها سرية.

وبين وزير العمل أن قانون العمل الجديد حاز على موافقة الحكومة وهو في طريقه إلى مجلس الشعب لتتم المصادقة عليه، مؤكداً استمرار الوزارة في الوقوف في صف العامل وإنصافه وحماية حقوقه. وعن موضوع المخالفات في المعاينات متقاعدي الرقة أوضح العبد لله أنه التحقيقات مازالت مستمرة والوزارة بانتظار صدور قرار القضاء في هذا الموضوع، مبيناً أن الوزارة لم تطلب إيقاف معاينات المتقاعدين في محافظة الرقة وإنما طلب الوزارة وقف تحويل استلام الرواتب ليتم عن طريق البريد وفق الأنظمة والقوانين.

وعن اللجنة المشكلة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المكلفة بالتنسيق على معاينات المتقاعدين في مديرية التأمينات الاجتماعية في محافظة حلب، أوضح العبد لله «الوطن» أن النتيجة المبدئية

للتفتيش تظهر أن الأمور نظامية، مبيناً أنه ومع الظروف التي يمر بها القطر يمكن توقع كل شيء ومن الطبيعي أن يتم طلب تجديد الوثائق الخاصة بالمتقاعدين لدى المؤسسة.

وفي سياق متصل وعن موضوع قيام الوزارة بإلغاء جمع نتائج الامتحانات الكتابية والاختبارات الشفهية لجميع الفئات المتعلقة بالمسابقة الأخيرة التي أجرتها المؤسسة للاختبار العملي بتاريخ ١٠-١٢/٩/٢٠١٥ على أن يتم الإعلان عن موعد إجراء الاختبارات والامتحانات التحريرية في تاريخ لاحق لجميع الفئات الواردة في الإعلان رقم ٣٦٠٣/٢٢/ص تاريخ ٢٠١٥/٥/٤. أكد العبد لله أن التحقيق في الموضوع مازال مستمراً مشدداً على أنه سوف تتم محاسبة من ثبت مسؤوليته في أي مخالفة مرتكبة، وفقاً لمعلومات مبدئية عن وجود منع متسابقين من الدخول إلى الامتحان، موضحاً أنه وصل عدد الناجحين في المسابقة إلى ٢٠٠ على حين أن عدد المطلوبين هو ٣١٠ متوقعاً أنه ووفق الشواغر المتوفرة لدى المؤسسة من الممكن أن يصل العدد إلى ٥٠٠ موظف متعهداً بأن المسابقة الجديدة سيتم بإشرافه شخصياً وأنه سيتم توظيف أكبر عدد من الشباب السوري وتأمين شواغر إضافية قدر المستطاع.

وعن المسابقة المشكلة التي تم إلغاؤها لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منذ نحو ٣ سنوات أوضح العبد لله أنه تبنت براءة الموظفين وأن القضاء أنصفهم وتتم إعادتهم إلى العمل بشكل رسمي.

وزير العمل لـ «الوطن»:

التحقيق مع الذين «منعوا متسابقين من دخول الامتحان» والمسابقة القادمة بإشرافي

بانتظار القضاء ليفصل في ملف معاينات الرقة.. ومعاينات حلب نظامية



من جهة أخرى وعن موضوع العاملين في المناطق الساخنة كالعاملين في محافظة دير الزور والذين انتقلوا عن العمل في الفترة الماضية ونتيجة للظروف التي تمر بها مناطقهم بين الوزير أن موقف الوزارة واضح، إذ يجب منح هؤلاء العاملين رواتبهم كاملة وحتى يتقنى لهم الالتحاق بعملهم وذلك على أن يضعوا أنفسهم تحت تصرف الوزارة خلال ثلاثة أشهر، وأنه من غير العادل اعتبار انقطاعهم إجازة بلا أجر لكونه لا ذنب لهم في الانقطاع عن العمل.

وعن تأخر تأسيس شركة شام للتأمين الصحي والتي صدرت بالمرسوم التشريعي رقم ٤٥ للعام ٢٠١١ أوضح الوزير أن المعضلة لدى وزارة المالية بانتظار وضع التعليمات التنفيذية الخاصة. وكان المرسوم رقم ٤٥ للعام ٢٠١١ قد نص على تأسيس شركة سورية مساهمة للتأمين الصحي تسمى شركة شام للتأمين الصحي وتكون لها الشخصية القانونية والاعتبارية وجميع الحقوق والصلاحيات اللازمة لتسكينها من القيام بأعمالها بالاستقلال المالي والإداري وتمارس الشركة جميع أعمال التأمين الصحي الجماعي والفردى ولكافة شرائح المجتمع وتؤول إليها محفظة التأمين الصحي الموجودة لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين بكل مكوناتها.

ويوزع رسام الشركة الذي حدد بمبلغ ٥٠٠ مليون ليرة سورية على كل من: المؤسسة العامة السورية للتأمين وشركة الاستثمارات السورية المساهمة القابضة (السورية للاستثمار) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

التعديلات الأخيرة على مشروع مرسوم الفوترة

غرامة بمثل الضريبة على كل فعالية تمارس في «الخفاء»

المنتج عند قيامه بعرض إنتاجه للبيع في صالات البيع التابعة له أو سيارات التوزيع المخصصة لإنتاجه فقط التي تحمل بضائعه المختلفة من إبراز فاتورة بيع ويكتفي ببيان إرسالية موضع فيه الكميات المرسله أو المحمولة ونوعها ومواصفاتها. أما عن المستورد الذي تطبق عليه الصفات ذاتها فيكتفي بالبيان الجمركي والوثائق الأخرى لهذه الإرسالية.

ويلزم جميع الموزعين غير المنتجين وغير المستوردين الذين يقومون بتوزيع السلع والمواد بسيارات التوزيع بتحرير الفواتير للمواد التي يقومون ببيعها وبيان مصدرها حين الطلب. وبحسب المادة السابعة، تعفى من رسم الطابع فواتير جهات القطاع الخاص على اختلاف أنواعها ومضمونها عند تعامل تلك الجهات فيما بينها وكذلك فواتير الجهات المذكورة مع جهات القطاع العام الإداري والاقتصادي في حال عدم تجاوز قيمتها سقف الشراء المباشر وذلك وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٤ لعام ٢٠٠٥. ونصت فقرات المادة الثامنة على وجوب أن تتضمن الفاتورة أو الإرسالية المعلومات الأساسية كالأسم الكامل للبائع وعنوانه، ورقمه الضريبي إن وجد، ورقم الهاتف والفكس والبريد الإلكتروني ورقم السجل التجاري إن وجد، والرقم التسلسلي، وتاريخ التحرير، والإسم الكامل للمشتري، واسم المادة، والكمية، والسعر الإفرادي، والسعر الإجمالي، والمجموع الإجمالي، والحسومات، والمجموع النهائي رقماً وكتابة، وألية البيع (تقدماً - أجلاً)، ورقم الإرسالية في حال كانت البضاعة المباعة برسم الأمانة، والخاتم والتوقيع.

في حال عدم التزام المكلف بإبراز الفاتورة عند طلبها من الدوائر المالية بخلاف وفقاً لأحكام المادة ٤ من المرسوم التشريعي رقم ١١ لعام ٢٠١٥ «هذا في حال تم الاتجاه نحو خيار إعداد نص متكامل للفوترة يغطي جميع المراحل» وذلك بحسب المادة (١١). أما في حال تم الاتجاه نحو نص فاتورة خاص بالأمور الضريبية فإن أحكام المادة التاسعة من النص تفي بالغرض.

في حال رفض بيانات التاجر المكلف تقدر المالية أرباحه وتغرمه بمثل الضريبة عليها

المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣، هذا ولم يعطأ على بقية المواد تغيير يذكر، فوفقاً للمادة الثالثة، تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة المهن والسلع المستتناة من أحكام المادة الثانية السابقة. على حين تحدد بقرار من وزير المالية فئة المكلفين المزمين بإبراز الفاتورة إلى الدوائر المالية عند الطلب وذلك وفقاً للمادة الرابعة من نص المشروع. وبحسب المادة الخامسة، تصدق فاتورة الشراء التي خلصت للبضاعة بموجبها والتي تثبت قيمة الصفقة للبضاعة المستوردة سواء بردت مطبوعة بواسطة الحاسوب أم منقولة عن بعد بالوسائل الإلكترونية، وسواء كانت تحصل توقيعاً تم بواسطة آلية أو إلكترونية منضمتة اسم البائع والناري والفن المدفوع فعلياً أو المكتومة ويغرم بغرامة تعادل مثل الضريبة عن الغالبية فيها الكمية المؤلفة منها. ونصت المادة السادسة على أن يعفى



إضافة للفائدة المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣، وفي حال تقديم المكلف البيان الضريبي ضمن المدة القانونية وأبرز القيد المحاسبية المسجوعة من قبله ولم تقبلها الدوائر المالية شكلاً أو موضوعاً ولأسباب سوغة ومعللة وفقاً لقواعد تحدد بقرار يصدر من وزير المالية تقدر الدوائر المالية أرباحه مباشرة وفقاً لفعالياته ونشاطاته والمعلومات الأخرى المتوفرة لدى الدوائر المالية، وإذا قدم المكلف البيان الضريبي ضمن المدة القانونية وأبرز القيد المحاسبية المسجوعة من قبله مع سائر الوثائق والمستندات البوينة المؤيدة لها وقبلتها الدوائر المالية شكلاً وموضوعاً أساساً في التكليف من حيث المبدأ وفقاً لقواعد تحدد بقرار يصدر من وزير المالية، واكتفت بتعديل بعض نتائجها فيجري تكليفه بالضريبة وفقاً للقرار القطعي الصادر من اللجان الضريبية المختصة

بم إثبات الامتثال بكتاب خطي يسجل لدى الدوائر المالية خلال المهلة المحددة يشعر به استعداده لإبراز القيد، تقدر الدوائر المالية أرباحه مباشرة وفقاً لفعالياته ونشاطاته والمعلومات الأخرى المتوفرة لدى الدوائر المالية، وفي هذه الحالة يتم تغريم المكلف بغرامة تعادل مثل فرق الضريبة المقررة عن سنة التكليف إضافة للفائدة المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ عن مبلغ فرق الضريبة، وإذا قدم المكلف البيان الضريبي ضمن المدة القانونية وأبرز القيد المحاسبية المسجوعة من قبله مع سائر الوثائق والمستندات البوينة المؤيدة لها وقبلتها الدوائر المالية شكلاً وموضوعاً أساساً في التكليف من حيث المبدأ وفقاً لقواعد تحدد بقرار يصدر من وزير المالية، واكتفت بتعديل بعض نتائجها فيجري تكليفه بالضريبة وفقاً للقرار القطعي الصادر من اللجان الضريبية المختصة

الوطن

يبدو أن مشروع المرسوم الخاص بالفوترة أصبح جاهزاً بعد تصنيته التعديلات الأخيرة في وزارة المال، بانتظار صدوره بين يوم وآخر.

وبحسب نص المشروع الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، يلزم أصحاب كل الفعاليات التجارية والصناعية والحرفية والخدمية بتنظيم فواتير مبيعاتهم (تقدماً - أجلاً) أو إرسالية للبيع بالأمانة على نسختين على الأقل وباللغة العربية بواسطة الكربون أو بواسطة الحاسوب شريطة أن تتضمن رقماً متسلسلاً، تعطى النسخة الأصلية للشاري ويحتفظ بنسخة متسلسلة لإبرازها في الجهات المختصة عند الطلب، وتم تضمين التعديلات النهائية بشكل رئيسي في المادة التاسعة من المشروع، والمتعلقة بالمخالفات، إذ نصت على أنه مع مراعاة أحكام المادة ١٧ من القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ تعدل المادة ١٨ من القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ لتصبح على النحو التالي: إذا لم يقدم المكلف الخاضع للضريبة - ضمن المهلة المحددة - البيان المنصوص عليه في المواد (١٥ و ١٦ و ٢٣) من القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته يبلغ الإضرار بالامتثال لأحكام القانون فإن لم يمثل ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه الإضرار المذكور يضاف إلى الضريبة المترتبة عليها جزاء عدم تقديم بيان ضريبي قمره ٤٠٪ من الضريبة، تخفض إلى ٢٠٪ إذا امتثل المكلف للإضرار أو تقدم بالبيان بعد المدة القانونية قبل تبليغه الإضرار.

وإذا لم يبرز المكلف القيد المحاسبية المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ أو رفض تقديم المستندات والوثائق المنصوص عليها في المواد ١٤ و ١٥ و ٢٣ منه بموجب محضر زيارة يبلغ الإضرار بالامتثال لأحكام القانون فإن لم يمثل ذلك خلال ١٥ يوماً من تاريخ تبليغه الإضرار المذكور (على أن

أرقام باللوان

بورصة دمشق إلى المنطقة الخضراء بحذر

لا يزال الحذر السمة البارزة لتعاملات الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية، إذ يتربص المتعاملون استكمال صدور البيانات المالية للشركات المدرجة من الربع الثالث من العام الجاري (٢٠١٥) لتقييم تغير نتائج أعمال تلك الشركات من أرباح وموجودات وحقوق مساهمين وغيرها من البيانات التي يعتمد عليها أغلب المتعاملون في قراراتهم الاستثمارية.

وكانت إدارة السوق قد طلبت من الشركات تزويدها بالبيانات المالية عن الربع الثالث في فترة أقصاها يوم الأحد الموافق الأول من تشرين الثاني ٢٠١٥. علماً بأن بعض الشركات تتأخر في نشر إحصائياتها، وهناك شركات أصبحت من بياناتها الآلية نصف السنوية منذ فترة قريبة. وعن تعاملات الأسبوع الماضي، فقد اقتصرت على جليستين فقط، بسبب العطلة الرسمية، تم خلالها تداول ٤٩.٧٨ ألف سهم بقيمة نحو ٤.٨ ملايين ليرة سورية فقط، يتراقف ذلك مع ارتفاع في مؤشر السوق بـ ٩.٢٦ نقطة، ليكسب اتجاهه نحو المنطقة الخضراء، ولكن بحجم تداول ضعيف، ما يؤكد حالة الحذر والترقب، وما يحسب ضمن عمليات تصحيح لبعض أسعار الأسهم بعد انخفاض وجني أرباح سابق. وتتأكد المشاعر الإيجابية في السوق وتحسن المؤشر وحركة التعاملات مع صدور النتائج الإيجابية لأعمال الشركات المدرجة، وهذا ما ينتظره المتعاملون والمراقبون. ويلاحظ من التعاملات تركيزها في شركتي وساطة من أصل سبع، إذ تحوّل شركتان نحو ٦٠٪ من التعاملات.

«الأخضر» على حاله رسمياً ويرتفع في «السوداء»

لا جديد في أروقة مصرف سورية المركزي تجاه سوق الصرف سوى استمرار الضخ اليومي عبر عدد محدد من شركات الصرافة لتمويل الغايات التجارية وغير التجارية وفق أسعار لم تتغير رغم ارتفاع الدولار في السوق غير النظامية، التي يعتمد عليها الكثير من التجار لتعديل أسعار على سعر ٢٢٠ ليرة للدولار الأمريكي عند تسعير الذهب، كوسطي للأسعار المتداولة، وهذا السعر مستقر منذ فترة من دون تغيير. كما تتراوح كميات المبيع اليومي في الأسواق المشقية بين ٢ و ٤ كيلو غرامات، وهو الوسط الطبيعي في ظل الظروف الراهنة، وفي غير أوقات المناسبات التي تشهد طلباً متزايداً. أما عالمياً، فقد ارتفعت الأوضة خلال الأسبوع الماضي بأكملة بحوالي اثنين بالمئة لكل من العقود الفورية والعقد الأجلة. بينما تراجع سعر الذهب يوم الجمعة لينزل عن أعلى مستوى في ثلاثة أشهر ونصف الشهر مع ارتفاع الدولار لكن المعدن النفيس سجل رغم ذلك مكاسب خلال الأسبوع بأكملة بفضل المخاوف بشأن ما إذا كان مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سيمضي قدماً ويرفع أسعار الفائدة هذا العام أم لا. وخلال الجلسة تراجع السعر الفوري للذهب ٠.٦ بالمئة إلى ١١٧٦.٠٦ دولاراً للأونصة، وهبطت عقود الذهب في الولايات المتحدة تسليم كانون الأول ٤.٤٠٠ دولاراً للأوقية أو بنسبة ٠.٤ بالمئة إلى ١١٨٢.١٠ دولار.

«الأسود» يهبط إلى ٤٧ دولاراً

تراجع سعر العقود الآجلة للنفط الخام الأميركي إلى ٤٧ دولاراً منخفضاً بنسبة ٤ بالمئة خلال الأسبوع الماضي وذلك وسط تعاملات متقلبة. وذلك رغم ارتفاع أسعار النفط الخام نحو اثنين بالمئة يوم الجمعة الماضي بعد أربعة أيام من الخسائر الحادة وبدعم من تراجع عدد المنصات النفطية العاملة في الولايات المتحدة للأسبوع السابع على التوالي. وبحسب تقرير نشرته وكالة «رويترز»، تكبد خام النفط الأميركي ومزيج برنت أكبر خسارة أسبوعية لهما في ثمانية أسابيع بعدما توقعت وكالة الطاقة الدولية في تقرير يوم الثلاثاء أن تظل السوق العالمية متخمة بالإمدادات حتى ٢٠١٦.

وارتفع سعر الخام الأميركي ٨٨ سنتاً عند التسوية إلى ٤٧.٢٦ دولاراً للبرميل.

وكان النفط قد ارتفع في أوائل التعاملات بدعم تغطية المراكز وواصل الصعود بعدما قالت شركة بيكر هيوز للخدمات النفطية في تقرير إن عدد المنصات العاملة في الولايات المتحدة انخفض في الأسبوع الماضي بواقع عشر منصات إلى ٥٩٥ منصة وهو أدنى مستوى منذ تموز ٢٠١٠.

وأظهرت بيانات يوم الجمعة أن شركات الطاقة الأميركية خفضت عدد منصات النفط العاملة في الأسبوع الحالي للأسبوع السابع على التوالي وهي أطول موجة من التخفيضات منذ حزيران في علامة على أن استمرار هبوط أسعار الخام يدفع الشركات لتقليص خطط الحفر.